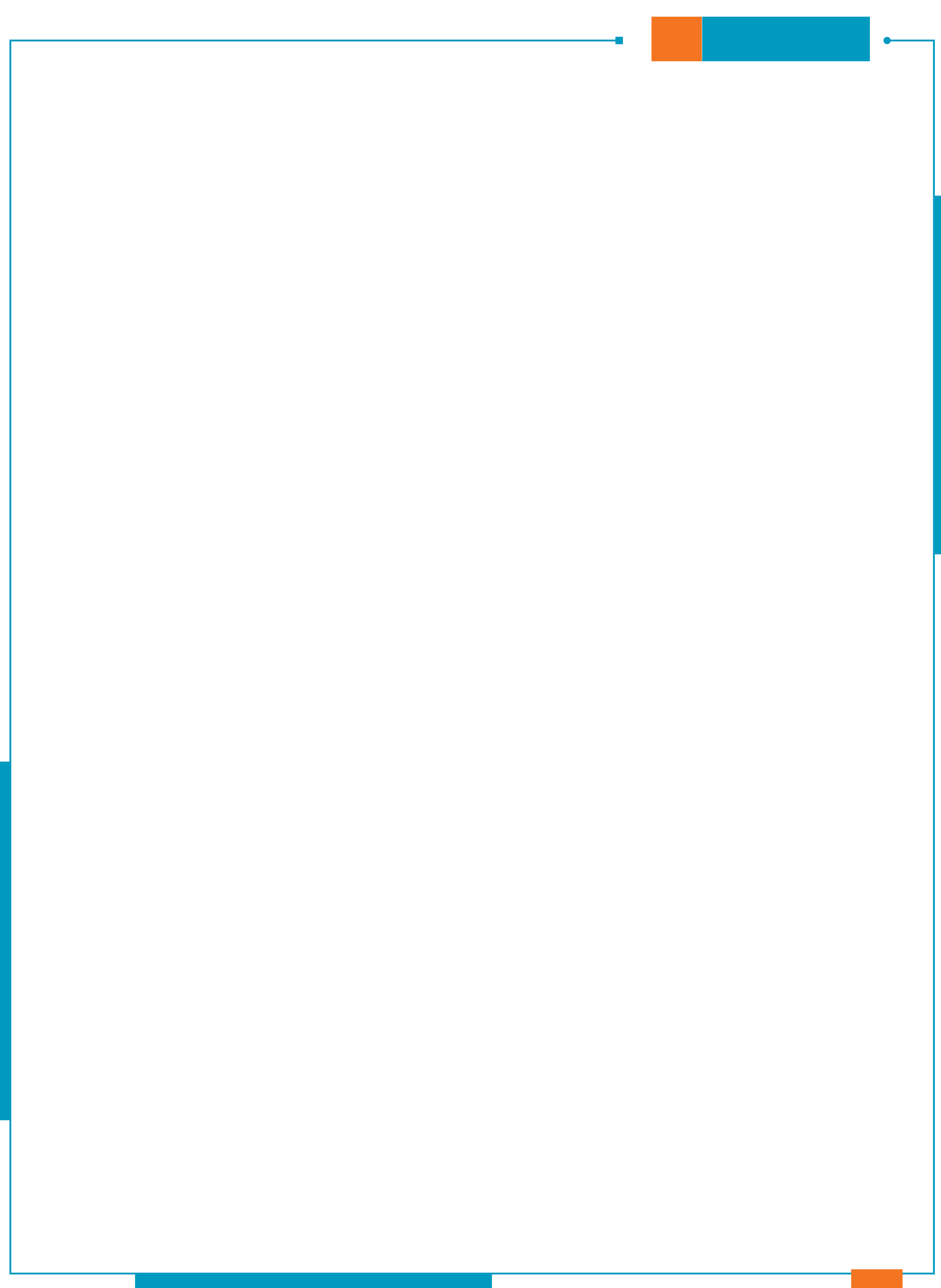




قراءة تحليلية لما جرى في الانتخابات الرئاسية الإيرانية (٢ من ٢)

الإصلاحيون.. والتحدّي الصعب!

طهران: هيوا نيك أنجام

ذكرنا في الجزء الأول عدداً من المخالفات التي تمّ تسجيلها خلال التصويت في انتخابات الرئاسة الأخيرة، وتطوّر الأحداث الناتج عن الحراك في الشارع الإيراني احتجاجاً على التزوير والتلاعب بالأصوات، والذي قد يشكّل منعطفاً لمسيرة الثورة الإسلامية في إيران، والنظام المنبثق عنها، ومكانة الوليّ الفقيه فيها.. وأوضحنا كيف أن العملية الانتخابية في إيران معقّدة بتعقيدات نظام الحكم؛ حيث تتزاحم مقتضيات «الجمهورية» مع مقتضيات «الإسلامية»، وتتقاطع معها؛ مما يؤدّي إلى حدوث بعض الخلل والمشكلات بين فترة وأخرى..

وحاولنا تقديم تحليل موجَزٍ للانتخابات السابقة على مدى ثلاثين عاماً؛ منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، ثم أتبعناه بقراءة للسياسات الخاطئة والممارسات السلبية التي حدثت خلال أربع سنوات من حكم «محمود أحمدي نجاد».. واستعرضنا السيرة الذاتية لأقوى المنافسين في انتخابات الرئاسة العاشرة، وهو «مير حسين موسوي» الذي يُعَدُّ النجم الأول للانتخابات.. وفي هذا الجزء نستكمل السِيَر الذاتية لبقية المنافسين.

«كروبي».. شيخ الإصلاح: غداة خسارته في الانتخابات الرئاسية التاسعة عام ٢٠٠٥م، استقال الشيخ «مهدي كروبي» من أمانة رابطة علماء الدين المناضلين (ذات الطابع الإصلاحي)، وبادر بتأسيس حزب سياسي وطني سمّاه «الاعتماد القومي» لمتابعة مشروعه السياسي في انتخابات الرئاسة العاشرة عام ٢٠٠٩م.

شغل «كروبي» مناصب عدة منذ بداية الثورة الإسلامية بتعيين من الإمام «الخميني»؛ بدءاً بتأسيس ورئاسة «مؤسسة الشهيد»، ومروراً برئاسة بعثة الحج الإيرانية، بالتزامن مع بعض المناصب في «لجنة الإمام الخميني

لعون (إمداد المحتاجين)، وكذلك في وزارة «جهاد البناء»، وفاز بعضوية البرلمان وترأسه في العهدتين الثالثة والسادسة.

واشتُهِر «كروبي» بمتابعة ملف الإصلاح السياسي في البلاد، وعندما كان أحد من أقربائه السياسيين يتعرّض لخطر في المسيرة الإصلاحية، كان يستخدم علاقاته الشخصية للتغلب على الأزمة وتجاوز المرحلة.. وتميّز بموقفه عند اعتقال النائب الإصلاحي «لقمانيان» في فترة رئاسته للبرلمان السادس، فقرّر الاعتصام في مكتب المرشد الأعلى حتى تمّ الإفراج عن النائب، رغم أنه لم يكن موافقاً على مواقف «لقمانيان» الراديكالية والهجومية تجاه ولاية الفقيه.

وتُعَدُّ الصراحة ميزته الأخرى؛ حيث انتقد بشدة في رسالته الطاعنة للانتخابات الرئاسية التاسعة تصرفات «مجتبى خامنئي» – نجل المرشد الأعلى – الذي حلّ عضواً في حملة «نجاد» الانتخابية، ومارس ضغوطاً على وزارة الداخلية لصالح «محمود أحمدي نجاد»؛ على حد تعبيره.

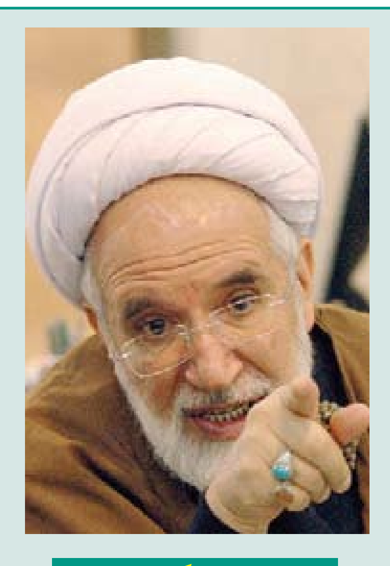
برز «كروبي» في الساحة الانتخابية مؤخراً بريادية وصراحة أكثر من ذي قبل؛ حيث نجح في استقطاب ثلة من أصحاب الفكر والنُخَب السياسية في حملته الانتخابية، منهم: د. «عبدالكريم سروش» المفكر البارز، و«بابك أحمدي»، و«أحمد زيد آبادي»، وغيرهم.. كما كسب من خلال علاقاته الشخصية مجموعة من السياسيين المتميّزين، وأضافهم إلى رصيد حملته النخبوية، رغم قرار أحزابهم بشأن دعم منافسه الإصلاحي «موسوي»، منهم: «كرباستشي»، و«د. نجفي» من حزب كوادر الإعمار، و«عباس عبدي» من حزب المشاركة، و«محمد علي أبطحي» من رابطة علماء الدين المناضلين، وبعد إصداره بيانين بشأن حقوق المواطنة وحقوق الأقليات القومية والمذهبية، انضم إليه مجموعة من نشطاء أهل السنّة من شتى القوميات.

أكد «كروبي» من خلال حملته الانتخابية على انتمائه التام لمدرسة الإصلاح في الفكر والعمل، وانتقد في منبر المناظرات التلفزيونية موقف منافسه الأوفر حظاً «مير حسين موسوي»، وأحرجه في اختيار تياره الفكري والسياسي بين الإصلاح والأصولية.

واعتبره «سروش» براجماتياً (أصولياً) في ممارسة السياسة، ووصفه برجل المرحلة، وأشاد بمواقفه.. وفي إشارة لاذعة إلى «موسوي» عدّ تولي السلطة وممارسة الحكم خارجاً من صلاحيات الفنّانين والمفكرين.

وينتمي «كروبي» إلى القومية «اللورية» الموجودة في المنطقة الجبلية الغربية في محافظة «لورستا».

ترأس حملته الانتخابية «غلام حسين كرباستشي» – الأمين العام لحزب «كوادر الإعمار»، وعمدة بلدية «طهران» سابقاً – الذي اشتُهِر بإنجازاته الكبيرة، وتنفيذه لمشاريع عملاقة في إدارة البلدية، وكذلك بمواقفه الإصلاحية المتقدّمة التي ربّما أدّت إلى سجنه بسبب ملفات مالية وُصِفت بـ«المفبركة» في عهد «خاتمي»؛ بهدف الضغط على رئيس الجمهورية، وأُفرج عنه بعد أربع سنوات.. وقد خرق قرار حزبه؛ إيماناً بالكفاءات الكامنة عند «كروبي» وصراحته وجديته في متابعة مطالب الشعب، على حد وصفه.



«مهدي كروبي»

- **ينتمي إلى القومية «اللورية» بالمنطقة الجبلية الغربية**
- **شغل مناصب عدة منذ بداية الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م**
- **اشتُهر بمتابعة ملف الإصلاح السياسي في البلاد**
- **برز في الانتخابات الأخيرة بريادية وصراحة أكثر من ذي قبل**
- **نجح في استقطاب مفكرين وسياسيين بارزين لحملته الانتخابية**



«محسن رضائي»

- **قاد «الحرس الثوري» أثناء الحرب العراقية الإيرانية**
- **قام بتطويره إلى مؤسسة عسكرية متقدّمة**
- **يُعَد أصولياً معتدلاً قريباً من «هاشمي رفسنجاني»**
- **ترشّح للرئاسة ٢٠٠٥م ثم انسحب لصالح «رفسنجاني»**
- **طرح فكرة الفيدرالية الاقتصادية مع الاحتفاظ بالمركزية السياسية**

«رضائي».. الأصولي المعتدل

قاد «محسن رضائي» الحرس الثوري خلال السنوات الثماني للحرب العراقية الإيرانية، وقام بتطوير هذه المؤسسة التقليدية «المليشيوية» إلى مؤسسة عسكرية متقدّمة.. ففكرة تأسيس «الحرس الثوري» كانت نابعة من هواجس قيادات الثورة أمام التحدّيات التي كادت تقضي عليه.

ترك «رضائي» الزي العسكري قبل ١٧ سنة، وعُيّن أميناً لمجلس تشخيص مصلحة النظام عند الرئيس السابق «هاشمي رفسنجاني»، ومكّنه موقعه الإداري الجديد

من الحصول على معلومات قيّمة عن ظواهر الأمور وبواطنها؛ حيث يتبع مكتب أمين مجلس التشخيص عدة مؤسسات متخصصة في شتى المجالات البحثية.

ترشّح للانتخابات الرئاسية التاسعة (٢٠٠٥م)، لكنه انسحب قبيل يوم الاقتراع بأيام لصالح المرشح «هاشمي رفسنجاني».. وفي الانتخابات الأخيرة، طرح فكرة الفيدرالية الاقتصادية والثقافية مع الاحتفاظ بالمركزية السياسية والدفاعية والأمنية.

ومن ناحية الانتماء الفكري، فإنه رغم احتفاظه بوجهات نظره الخاصة إلا أنه يُعَدُّ أصولياً معتدلاً قريباً من «رفسنجاني»، كان يطرح آراءه النقدية تجاه فريق «نجاد» في مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة، من خلال موقعه «بازتاب»، وبعد إغلاقه من قِبَل السلطات عاد إلى شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في موقعه الجديد «تابناك».

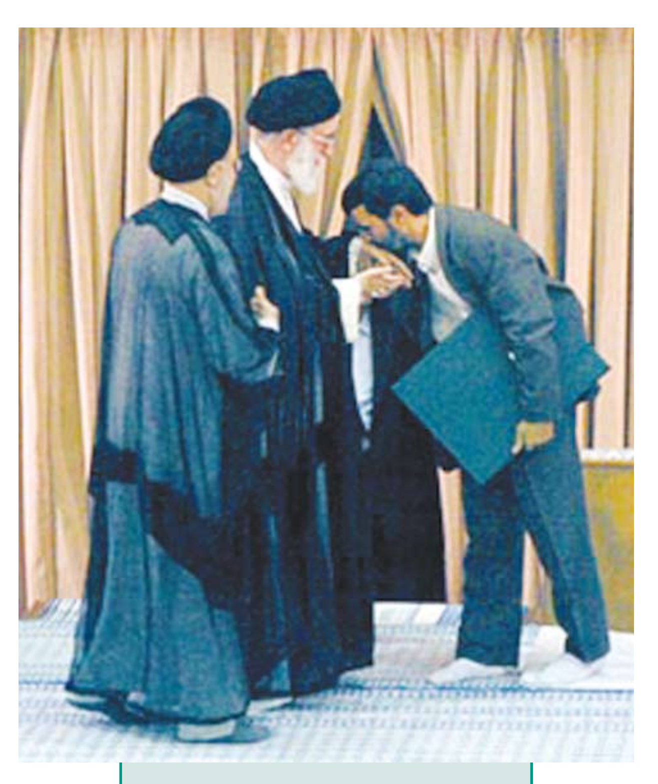
كان رئيس حملته الانتخابية د.«داود دانش جعفري» وزير المالية المقال في حكومة «نجاد»، ويُعَدُّ من أبرز منتقدي سياسات الحكومة المالية والاقتصادية.

«نجاد».. ومباركة المرشد!

بزغ نجم «محمود أحمدي نجاد» حينما فاز رفاقه في انتخابات الدورة الثانية لمجلس بلدية «طهران» العاصمة في عهد الرئيس السابق «محمد خاتمي»، ليس نتيجة لبرنامج انتخابي متطوّر، بل بسبب مقاطعة صناديق الاقتراع من قِبَل الجمهور اليائس من حجم تحقيق مشروع الإصلاحيين أمام العراقيل الكبيرة في مؤسسة الحكم..

فبينما نجح العضو الأخير (من حيث عدد أصوات الناخبين) في الدورة الأولى لمجلس بلدية العاصمة بحوالي مليون صوت، انخفض العدد للشخص الأخير إلى ٦٠ ألفاً في الدورة الثانية؛ نتيجة للمقاطعة الاحتجاجية الواسعة، مقابل المشاركة الفعالة لميليشيات «البسيج» ومجموعة من القطاعات السياسية والهيئات المذهبية في الوسط المحافظ.

منذ بداية تولّيه منصب عمدة بلدية طهران، حظي «نجاد» بدعم صريح وغير



يحظى «نجاد» بمساندة صريحة ودعم غير مسبوق وذي دلالة من المرشد الأعلى «علي خامنئي» في كل المواقف

استخدمت حملة «نجاد» الانتخابية الإمكانات الحكومية بشكل واسع.. ومُنع المرشحون الإصلاحيون من منابر بعض الجامعات تفادياً لتواصلهم مع الشباب!

مسبوق وذي دلالة من المرشد الأعلى؛ حيث أشاد في أكثر من مناسبة بـ«الجهود الطيبة والمتينة» لخدمة المواطن، علماً بأنّ نوعية الخدمة ومستواها لم تكن تفوق الخدمات التي قدمها أسلاف «نجاد» الإصلاحيين بأي حال من الأحوال، وربّما لم يكن المواطن الإيراني يتوقّع أن يستمرّ المرشد الأعلى في مساندته الصريحة لعمدة العاصمة.

وبعد تولّيه مقاليد الحكم، كانت هناك مواقف كثيرة أحرجت الشعب عامة والقطاعات النخبوية خاصة، وآخرها إجراء الانتخابات الرئاسية العاشرة الذي أثار الاستياء بل والغضب الشديد عند جزء كبير من الشعب والأحزاب والنشطاء والمثقفين.. فبعد يوم من إعلان فوز «نجاد» لولايته الثانية، وقبل مصادقة مجلس صيانة الدستور على نزاهة الانتخابات، بارك المرشد الفوز الـ«كاسح» للرئيس «نجاد»!

وبعد مرور أسبوع من يوم الاقتراع، وبعد أن عمّت الاحتجاجات الشعبية ضد التزوير معظم قطاعات الشعب، صعد منبر الجمعة وقام بتهديد المتظاهرين والمحتجّين، وتحدّث عن قرب وجهات نظره لأنصار الرئيس الفائز، منهياً خطبته بكلمات غير مألوفة، وجّه خلالها تهديدات للمحتجّين، وأبدى استعداده للتضحية بماء وجهه، وبجسده، وبروحه فداءً لوليّ العصر (المهدي المنتظر).. وهذا الخطاب المهدوي المتشدّد هو ما تبنّاه «نجاد» في كل منبر حصل عليه طيلة فترة رئاسته للبلد.

ومن ناحية الانتماء الفكري يُعَدُّ من أبرز المتشدّدين في داخل التيار المحافظ، إذ تتميز كلّ خطاباته بإثارة العاطفة المهدوية، وأنفق أموالاً هائلة – وخاصة في بعض الدول الأفريقية – تحت غطاء «الملحقيات الثقافية» لنشر المذهب الشيعي في المجتمعات الإسلامية السنّية؛ حيث تضاعفت ميزانية المؤسسات الإعلامية والتبليغية الشيعية؛ مثل «المجمّع العالمي لآل البيت»، و«منظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية»، و«منظمة الإعلام الإسلامي»، وغيرها.. دون أيّ إشراك للمؤسسات التابعة لعلماء أهل السنّة في إعطاء الميزانيات، خلافاً لادّعاءات العدالة والمساواة بين المواطنين.

واستخدمت حملة «نجاد» الانتخابية الإمكانات الحكومية بشكل واسع وملموس، فأجّل توزيع ما يُسمى بسهام العدالة إلى الأيام الأخيرة، وقام بمضاعفة راتب المتقاعدين عشيّة الانتخابات، وبتوزيع الأموال وبعض الأغراض مجاناً خاصة في الأرياف، وتمّ منع المرشحين الإصلاحيين من منابر بعض الجامعات تفادياً لتواصلهم مع الشباب وجهاً لوجه.■